

قضايا الإصلاح الاقتصادي

الرأسمالية الحميدة والرأسمالية الخبيثة

ما هو اقتصاد السوق، وكيف يؤتي ثماره؟

دكتور/ روبرت إي. ليتان
مؤسسة كاوفمان

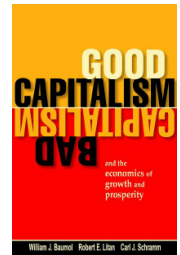
المقال في كلمات:

- يتجاهل المنهج التقليدي في دراسة النمو الاقتصادي أهمية الفرد ككيان مستقل والشركات باعتبارها وحدات مستقلة.
- اقتصاد السوق يتضمن أبعاد ومصالح متنوعة ومختلفة وأحيانا متعارضة، وهناك أربعة أنواع من الرأسمالية (رأسمالية الصفوة أو القلة، والرأسمالية الموجهة من الدولة، ورأسمالية الشركات الكبرى، ورأسمالية ريادية الأعمال) لكل منها سمات تختلف عن الأخرى ونتائج على عملية النمو.
- رأسمالية ريادية الأعمال هي أكثر أنواع الرأسمالية تأثيرا في دفع النمو الاقتصادي لأنها توفر للشركات الجديدة فرص الابتكار وخلق أسواق جديدة.

تستند هذه المقالة على محاضرة ألقاها روبرت ليتان في مؤتمر دولي عن الديمقراطية التي توتى ثمارها وتحسين نوعية الحكم الديمقراطي الرشيد والنمو الاقتصادي، عُقد في واشنطن العاصمة بتاريخ 27 أكتوبر 2009، واستندت ملاحظاته على كتاب الرأسمالية الحميدة والرأسمالية الخبيثة واقتصادات النمو والرخاء

(Good Capitalism, Bad Capitalism, and the Economics of Growth and Prosperity)

تأليف ويليام جيه باومول، وروبرت إي ليتان، وكارل جيه سكرام. ويمكن الحصول على هذا الكتاب من مطبعة جامعة ييل.



Center for International Private Enterprise

1155 Fifteenth Street NW | Suite 700 | Washington, DC 20005

ph: (202) 7219200 | fax: (202) 7219250 | web: www.cipe.org | e-mail: cipe@cipe.org

قصة النمو الاقتصادي

ما هو اقتصاد السوق، وكيف يُعظم النمو الاقتصادي؟ يقول روبرت لوكاس، الحائز على جائزة نوبل: بمجرد أن يركز المرء على النمو يصعب أن يفكر في أي شيء آخر، فالنمو الاقتصادي هو القاطرة التي تقود باتجاه تحسين مستويات معيشة الشعوب في جميع أنحاء العالم. وعلى أي نظام اقتصادي أن يهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي، وبالتالي تحسين مستويات المعيشة.

يشير تاريخ الاقتصاد إلى حدوث حالة فراغ بعد عالمي الاقتصاد آدم سميث وديفيد ريكاردو، حيث لم يركز أي عالم اقتصاد خلال الحقبة التالية لهذين العالمين على النمو الاقتصادي طويل المدى. من الحقيقي أن استقرار الاقتصاد الكلي برز إلى المقدمة إبان فترة الكساد الكبير، وكتب جون مينارد كينز عن كيفية تحفيز الطلب الإجمالي، ولكن تركيزه لم يكن على النمو الاقتصادي على المدى الطويل، الموضوع الذي عاد إلى الضوء مع كتابات روبرت سولو في خمسينيات القرن الماضي، وهي الكتابات التي استحق عنها جائزة نوبل.

وعلى الرغم من حصول سولو على جائزة نوبل، لم تؤد أعماله إلى وضع النمو الاقتصادي على رأس قائمة الموضوعات التي يدرسها علماء الاقتصاد، وظل موضوع النمو الاقتصادي على المدى الطويل موضوع قليل الشأن حتى ظهور وانتشار قواعد البيانات العالمية للشهير سامر-هيستون، وأصبح علماء الاقتصاد قادرين على الاستمتاع بممارسة العمل الذي يفضلونه عن غيره، وهو استخدام مجموعة من البيانات الاقتصادية لشرح الاتجاهات والنتائج، أو بمعنى آخر استنتاج العلاقة الإحصائية بين عدد من المتغيرات العشوائية والمستقلة. وتمكن علماء الاقتصاد من استخدام بيانات الدخل بعد تعديلها بما يبين الفروق في القوى الشرائية ومقارنتها مع أي من المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي يمكن لإنسان أن يتخيلها. وبذل الاقتصاديون جهوداً كبيرة منذ ذلك الحين في إجراء العلاقات الإحصائية للمقارنة بين الدول في محاولة للتوصل إلى وصفة سحرية للنمو.

وأدت هذه الوصفات إلى ظهور نهج النمو الاقتصادي الذي عُرف باسم «صنع الكعكة»، وهو نهج يتلخص في وضع بعض العناصر مثل رأس المال، والعمالة، والمعرفة، والابتكار، والمؤسسات، في بوتقة واحدة واستخدام الخليط لإحداث النمو. وباستخدام معاملات أو مقادير مختلفة من تلك العناصر، على فترات زمنية مختلفة، ومزج تلك العناصر مع بعض المكونات الأخرى، توصل الاقتصاديون إلى الكثير من المعادلات المختلفة، واستمر تفكيرهم على هذا النمط في مسألة النمو الاقتصادي لمدة طويلة.

ولكن ما سبق ليس الطريقة الوحيدة للتفكير في عملية النمو، فالإقتصاد أولاً وقبل كل شيء يتكون من أفراد وشركات منفردة، وإذا كان لنا أن نتعلم شيئاً واحداً من تاريخ الاقتصاد فهو أن النمو الكلي ينشأ من نمو الشركات، وأن الاقتصاد ليس إلا مجموع الشركات داخله، ومن هنا، تكون القضية الأهم في الاقتصاد هي قضية تكوين الشركات على المستوى الفردي، وتنميتها.

وترجع بذور الاهتمام بهذه الفكرة الأخيرة بين الاقتصاديين إلى ثلاثين سنة مضت، ومن هؤلاء الاقتصاديين ريتشارد نيلسون، الذي يحاضر الآن في جامعة كولومبيا وكان أيضاً أستاذاً في جامعتي ييل، وسيدني وينتر، والذي ألف منذ ثلاثين سنة كتاباً رائداً عن منهج تطور تكوين الشركات ونموها كأساس لفهم نمو الاقتصاد بمعناه الواسع. وفي السنوات الأكثر حداثة ركز ويليام باومول، وعالم الاقتصاد الحائز على جائزة نوبل إيدموند فيلبس، على تكوين ونمو الشركات بوصفها قاطرة التقدم الاقتصادي.

كانت مؤسسة كاوفمان رائدة في تمويل هذا النوع من النشاط البحثي التنموي في العالم، وقد سجلت الكثير من الدراسات البحثية التحليلية العميقة المتفحصية بين ضفتي كتاب يحمل اسم «الرأسمالية الحميدة والرأسمالية الخبيثة.. واقتصاديات النمو والرخاء»

(*Good Capitalism, Bad Capitalism, and the Economics of Growth and Prosperity*)

وكان لي شرف الاشتراك في تأليفه مع ويليام باومول وكارل شرانم رئيس مؤسسة كاوفمان.

الرأسمالية الحميدة والرأسمالية الخبيثة

يكون اهتمامهم الهامشي بالنمو الاقتصادي مجرد استراتيجيية سياسية للمحافظة على قدر من الرضا لدى القاعدة الشعبية بما يكفى لتجنب ثورة الشعب عليهم.

وتتسم رأسمالية الصفوة بالتباينات الكبيرة بين مستويات الدخل، وليس من قبيل المصادفة سيادة الاقتصاد غير الرسمي على أسواق تلك الدول، وكثيرًا ما يبذل أصحاب السلطة والثروة قصارى جهدهم لحرمان بقية الشعب من حقوق الملكية ومن مزايا اقتصاديات السوق التي نراها في أماكن أخرى، فلو اكتسب الشعب هذه السطوة التي تمنحها مزايا حق الملكية، لتمكن من تجاوز السلطة التي يمتلكها الصفوة من جراء السيطرة السياسية والاقتصادية.

الرأسمالية الموجهة من الدولة

قد تثير تلك التسمية بعض الخلط مع الشيوعية، إلا أننا نؤكد أن الرأسمالية الموجهة من الدولة تختلف عن الشيوعية. ففي الشيوعية تمتلك الحكومة وسائل الإنتاج، أما في الرأسمالية الموجهة من الدولة فأن القطاع الخاص يمتلك وسائل الإنتاج، بينما تقوم الدولة بتوجيه الموارد إلى القطاعات التي تتصور أن فرصة نجاحها أكبر من غيرها، وذلك، على سبيل المثال، من خلال ملكية الدولة للبنوك. وإذا نظرنا إلى الصين، نجد أن البنوك تسيطر على الجزء الأكبر من الموارد الاقتصادية، وتسيطر الدولة في الهند على 75% من النظام المصرفي. ومن الواضح أن هذه هي إحدى طرق توجيه الاقتصاد، من بين طرق أخرى منها سياسات الحماية من الواردات، وتوجيه الدعم المالي للصادرات، ووضع قوانين تحفيزية لقطاعات معينة، وغير ذلك.

ومن هنا، نرى أن الرأسمالية الموجهة من الدولة تقوم على افتراض أساسي هو أن الدولة أدرى بما تفعل، وأنها قادرة على تقرير كيفية الوصول إلى هدفها. وفي ظروف محدودة للغاية، يمكن أن تنجح الرأسمالية الموجهة من الدولة في إحداث النمو الاقتصادي، كما كان الحال في النمو الذي شهده جنوب شرق آسيا، وهو جزء من العالم طالما تخلف عن ركب النمو الاقتصادي العالمي وتطلع إلى النماذج المتطورة في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا واليابان، فاستوردت

يقوم الكتاب على فرضية أساسية وهي أن الرأسمالية واقتصاديات السوق متعددة الأنماط ولا تسير على نمط واحد أو نهج واحد، رغم شيوع تصور، بعد سقوط حائط برلين، أن الرأسمالية هي أحادية الأبعاد. فقد ساد تصور، على الأقل في الولايات المتحدة، بأن الرأسمالية انتصرت مقابل انهزام الشيوعية، وبذلك وضعت الرأسمالية فصل الختام في القصة، ولم يأخذ النقاش حول الأشكال المتعددة للرأسمالية حقه. فمن بين دول العالم وعددها حوالي 190 دولة، وعلى الرغم من اعتراف 188 دولة بالملكية الفردية (فيما عدا كوبا وكوريا الشمالية) إلا أن النظر إلى الملكية الفكرية يختلف من دولة إلى أخرى، بل ونجد الاختلافات بين تلك الدول أيضًا في السيطرة على الفروق بين متوسط دخل الفرد فيها.

يحاول كتاب الرأسمالية الحميدة والرأسمالية الخبيثة أن يُدخل النظام إلى هذه الفوضى الفكرية، حيث يضع أربعة أنماط للرأسمالية، وإن كان لا يعنى بذلك أن كل اقتصاد يندرج بصورة كاملة تحت نمط معين من تلك الأنماط.. فهذا التصنيف هو تصنيف فكري محض، وفي واقع الأمر تميل بعض الاقتصادات إلى أحد تلك الأنماط الأربعة أكثر من غيره، وبعضها الآخر يضع قدمًا هنا والقدم الآخر هناك، وكثير منها يحتوي على مزيج من عناصر الأنماط الأربعة.

رأسمالية الصفوة (الأوليغارشية)

لا شك أن رأسمالية الصفوة، حيث تتركز الموارد والسلطة في أيدي القلة، هي رأسمالية خبيثة. ومن أمثلة الدول التي توجد بها رأسمالية الصفوة، روسيا، ودول النفط بمنطقة الشرق الأوسط، وكثير من دول أفريقيا وأمريكا اللاتينية. وليست الوظيفة الواقعية لرأسمالية الصفوة تعظيم النمو الاقتصادي، بل تعظيم رفاهة القائمين على السلطة الذين يستحوذون على معظم الموارد الاقتصادية، وفي أغلب الأحيان يحولون أرباحهم إلى حسابات مصرفية خارج حدود أوطانهم، ولا تتوافق أهداف هؤلاء الصفوة مع هدف توفير رفاهة شعوبهم، وقد

حجمها الكبير وقدرتها على تنويع مصادر الموارد، إنشاء مراكز كبيرة للبحث والتطوير، مثل مختبرات بيل الشهيرة أو زيروكس بارك. وعندما يصبح الابتكار أمرًا معتادًا تصبح اقتصاديات الشركات الكبيرة والاقتصادات القائمة على الإدارة قادرة على تراكم الابتكار الذي تعود إليه القوة الكبيرة للولايات المتحدة الأمريكية في القرن العشرين، واليوم أصبح لليابان وألمانيا نمط ابتكاري متكرر مشابه للولايات المتحدة الأمريكية.

ومع ذلك يعترى رأسمالية الشركات الكبيرة ضعف كبير ومؤثر، يتمثل في عدم تفضيلها للابتكارات الجذرية، حيث لا ترغب معظم الشركات الكبرى في الاستثمار في منتجات أو خدمات جديدة تقلل من مستوى أرباحها.. وهذا يقودنا إلى الشكل النهائي من أشكال الرأسمالية.

رأسمالية ريادية الأعمال

الشكل النهائي من أشكال الرأسمالية هو رأسمالية ريادية الأعمال، حيث تسيطر الشركات الصغيرة على الاقتصاد، وتتميز الشركات الجديدة بالاستقلالية لأن مؤسسها في أغلب الأحوال ليست لديهم مصلحة في بقاء الوضع الراهن على ما هو عليه. ويحققون الأرباح الكبيرة من التجارة في ابتكارات غير تقليدية ينتج عنها في أغلب الأحيان تغيير ما اعتاد الناس عليه، وهذا النوع من الابتكارات هو المسئول عن نصيب الأسد من النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

دعونا نفكر في الاختراعات الحديثة التي تم استغلالها استغلالاً تجارياً، فأحدثت في حياتنا تغييراً جذرياً ومنها: المحرك البخاري والكهرباء والسيارة والطائرة ومكيف الهواء والكمبيوتر والبرمجيات وشبكة الإنترنت. هذه الاختراعات وما ترتب عليها من صناعات كانت من صنع ريادي الأعمال، ولم تكن من صنع شركات قائمة، لأن ريادي الأعمال والمبادرين يتمتعون بحرية كبيرة في تجربة أي شيء جديد. هل لنا إذن أن نستنتج أن الاقتصاد يمكن أن يعتمد على المبادرين والرياديين؟.. ما لم يكن اقتصاد الدولة صغيراً ومرتبياً باقتصادات أكبر يسيطر عليها شركات كبيرة، كما هو الحال بالنسبة لإسرائيل وتايوان، فإننا نرى أن الوضع

حكومات جنوب شرق آسيا التكنولوجية لخدمة الصناعة، واستخدمت العمالة المتعلمة رخيصة التكلفة، وبدأت في التوسع في التجارة. وكثيراً ما يؤدي نمط الرأسمالية الموجهة من الدولة إلى النمو السريع في البداية، لكن احتمال تجمد هذا النوع من النمو هو احتمال كبير. وفي حالة جنوب شرق آسيا تمكنت بعض الدول (مثل سنغافورة) من الوصول إلى الصفوف المتقدمة على الأقل في القطاع الصناعي.

السؤال الذي يثار في تلك الحالة هو، هل يستطيع البيروقراطيون في تلك الدول تحديد كيفية استثمار الأموال وهم على وشك الاقتراب من الصفوف الأمامية؟ هذه نقطة رئيسية من نقاط ضعف الرأسمالية الموجهة من الدولة، ولهذا السبب أيضاً عانت دول جنوب شرق آسيا من الأزمة المالية. لقد بالغت الدولة في ضخ استثمارات كبيرة في صناعات عجزت طاقتها عن استيعاب تلك الاستثمارات، فتعرضت للأزمة. هناك حدود للرأسمالية الموجهة من الدولة، وستكون سنغافورة الاختبار الحاسم لاختبار هذا النمط من الرأسمالية، فهي ما تزال تقوم بتوجيه الاقتصاد تجاه التكنولوجيا الحيوية وتشجيع ريادية الأعمال في ذات الوقت. وستكون سنغافورة مثالاً حياً وصادقاً على ممارسة نمط الرأسمالية الموجهة من الدولة وهي تقترب من الصفوف الأمامية.

رأسمالية الشركات الكبيرة

النوع الثالث من الرأسمالية هو رأسمالية الشركات الكبيرة، أو الرأسمالية الإدارية، وهذا النمط يسود اقتصادات غرب أوروبا واليابان والولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية. وقد وصفها جون كينيث جالبريث، أستاذ الاقتصاد بجامعة هارفارد، وكأنها دولة صناعية جديدة يوجد بها قطبان مسيطران، القطب الأول الشركات الكبرى مثل شركات السيارات وشركات الصلب وغيرها، مقابل قطب آخر تسيطر عليه حكومات كبرى وتجمعات عمالية كبيرة.

ولا شك أن هناك فوائد كثيرة لرأسمالية الشركات الكبيرة منها الوفرة الناتجة عن ضخامة حجم الإنتاج، وتوافر الموارد المالية والبشرية اللازمة للبحث والتطوير، ووفرة رأس المال الذي يمكن ضخه في الاقتصاد. وتستطيع هذه الشركات، بفضل

مواردها المحدودة نحو ريادة الأعمال والانسحاب من الاقتصاد الذي تديره الدولة، كما انتهجت الهند نفس النهج تقريباً. فلا يخفى على أحد أهمية قطاع ريادة الأعمال، ولو عدنا إلى التاريخ الاقتصادي لوجدنا أسباباً كثيرة تدعو إلى الأمل.

يشير البحث الذي أجرته مؤخراً مؤسسة كاوفمان إلى أن نصف عدد الشركات الناجحة المدرجة في قائمة أكبر 500 شركة (Fortune 500) تأسست أثناء هبوط السوق، أو في فترات الكساد، وهو رقم مذهل، كما يشير إلى أن نصف الشركات الخمسمائة الأسرع نمواً (Inc. 500) تأسست في فترات الكساد أو التباطؤ، وهذا يعني أن الأحوال الاقتصادية العصبية لا تمنع الاقتصاد الذي أصابه الانكماش من تجديد نشاطه واسترداد عافيته.

وفضلاً عن ذلك، تولدت فرص العمل الجديدة التي نشأت في الولايات المتحدة الأمريكية فيما بين 1980 و2005 من شركات تقل أعمارها عن خمسة أعوام، ولولا الزيادة الكبيرة في تأسيس الشركات لانكشفت معدلات التوظيف في الولايات المتحدة. وبمعنى آخر، فإن حوالي 30% من إجمالي الناتج المحلي في الولايات المتحدة الآن يتولد من شركات لم تكن موجودة قبل 1980، وهذا رقم كبير حقاً. ولو كان أمريكا أن تسترد القيادة الاقتصادية التي كانت قد وصلت إليها، فلا بد أن تعتمد على بث الحياة من جديد إلى أنشطة ريادة الأعمال، وخلق موجة جديدة من الريادية. ولكن واشنطن لم تهتم بعد بصورة كافية بالوظائف التي تتولد من خلال الريادية رغم كونها من الأمور الضرورية لتحقيق الرفاهة في الولايات المتحدة وفي العالم كله خلال السنوات المقبلة.

روبرت ليتان هو نائب رئيس مؤسسة هاوفمان للبحوث والسياسات ومن كبار زملاء الدراسات الاقتصادية في مؤسسة بروكينجز. ألف الدكتور ليتان وشارك في تأليف ٢٢ كتاباً وحرر ١٥ كتاباً. وألف وشارك في تأليف أكثر من ٢٠٠ مقالاً منشوراً في الصحف والمجلات والدوريات. ومنذ بداية الأزمة المالية ألف وشارك في تأليف عدد من المقالات عن الإصلاح المالي على موقع بروكينجز الإلكتروني (www.brookings.edu). عمل الدكتور ليتان في عدة مواقع في الحكومة الفيدرالية. فكان المدير المشارك لمكتب الإدارة والميزانية. ونائب مساعد المدعي العام في شعبة مكافحة الاحتكار بوزارة العدل. وعضو مجلس الاستشاريين الاقتصاديين. وهو حاصل على بكالوريوس الاقتصاد من كلية وارتن بجامعة بنسلفانيا. وعلى تمهيدي الدكتوراه من كلية القانون بجامعة بيل. كما حصل على درجة الماجستير والدكتوراه في الاقتصاد من جامعة بيل.

المثالي هو المزج بين الشركات الكبرى القائمة على الإدارة والشركات الجديدة، حيث ينتج عن هذا المزج حالة من التوتر البناء الدافع نحو الابتكار والإنتاج، فتقوم الشركات الجديدة بالابتكار، بينما تركز الشركات الكبيرة على تحسين المنتج الجديد وتسويقه وإنتاج السلع والخدمات الناتجة عن الأفكار الجديدة على مستوى كبير من الإنتاج.

الأسماوية في أعقاب الأزمة المالية

تقدم الأزمة المالية التي بدأت سنة 2008 العديد من الدروس المهمة التي تتعلق بدور الحوافز في الأسماوية بأنواعها الأربعة. عندما تكون الحوافز التي وضعت لتحفيز الاقتصاد حوافز غير سليمة، فمن الأفضل للاقتصاد أن يتوقف الرياديون عن الابتكار، وان يكتفوا بدور المتفرج بدلاً من دور المدمر. فالكساد الذي يعاني منه العالم الآن هو نتيجة لهذه الريادية المدمرة في الساحة المالية، وتفاقم الأزمة بسبب التمويل باهظ التكلفة من المؤسسات المالية. بدأت الأزمة في قطاع العقارات ثم انتشرت في بقية القطاعات الاقتصادية. بينما تعتبر ريادة الأعمال من مقومات استمرارية النمو الاقتصادي، لا بد أيضاً من الحرص على استخدام الحوافز بعناية لحماية النمو من ريادة الأعمال المدمرة التي يمكن أن تقضي على الاقتصاد بأسره.

ونلفت الانتباه هنا إلى أننا مازلنا نؤكد أن ريادة الأعمال هي القادرة على قيادة الاقتصاد، بل قد يكون دورها الآن أهم مما كان عليه في السابق، فقد عرفتنا الأزمة الحالية أوجه القصور في الشركات الكبيرة. وفي الحقيقة، فإنه عندما أنقذت الحكومة الأمريكية الشركات الكبيرة كانت في الواقع تساند الشركات القديمة مثل جنرال موتورز وكرايزلر بدلاً من توجيه الموارد المالية المحدودة نحو شركات جديدة. وهذه الاستراتيجية التي تم تطبيقها لا تؤدي إلى النمو طويل المدى، وربما كانت ضرورية لمنع الاقتصاد من الانهيار، لكن الاقتصاد المتطور النابض بالنشاط على المدى الطويل لا بد أن يعظم فرص الشركات الجديدة. وإذا نظرنا إلى الصين، سنجد أنها بدأت في تحويل